



مَصْرُفُ لِبَنَانَ
BANQUE DU LIBAN

تعيم أساسي رقم ١٤٩

للمسارف ولمؤسسات الصرافة

نودعكم ربطاً نسخة عن القرار الاساسي رقم ١٣٢١٦ تاريخ ٢٠٢٠/٤/٣ المتعلق
بشراء مصرف لبنان للعملات النقدية الأجنبية.

بيروت، في ٣ نيسان ٢٠٢٠

١ حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه



مَرْفُ لِبَانْ
BANQUE DU LIBAN

قرار أساسى رقم ١٣٢١٦

شراء مصرف لبنان للعملات النقدية الأجنبية

إن حاكم مصرف لبنان،
بناءً على قانون النقد والتسليف سيمـا المادة ٧٠ والمادة ٨٣ (فقرة بـ) التي تجيز لمصرف لبنان ان يقوم
مباشرة في حالات استثنائية وبالاتفاق مع وزير المالية بشراء العملات الأجنبية من الجمهور وبيعها منه،
وبناءً على القانون رقم ٣٤٧ تاريخ ٢٠٠١/٨/٦ المتعلق بتنظيم مهنة الصرافة في لبنان سيمـا المادتين ١٣
و ١٩ منه،
وبناءً على القرار الأساسي رقم ٧٩٣٣ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٧ وتعديلاته المتعلق بالنظام التطبيقي لقانون
تنظيم مهنة الصرافة،
وبما أن الظروف الاستثنائية الحالية التي يمر بها لبنان، أثرت بشكل كبير على سعر صرف العملات
الاجنبية النقدية،
وبناءً على الصلاحيات التي تعود للحاكم بغية تأمين عمل مصرف لبنان استناداً إلى مبدأ استمرارية
المرفق العام،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: يقوم مصرف لبنان، بغية تأمين العملات النقدية الأجنبية لاحتياجات الاقتصاد الوطني، بما يلي:

أولاً: إنشاء وحدة خاصة في مديرية العمليات النقدية لدى مصرف لبنان ("الوحدة") تتولى
التداول بالعملات الأجنبية النقدية سيمـا بالدولار الأميركي وفقاً لسعر السوق.
يمكن لأي من مؤسسات الصرافة من الفئة "أ" الراغبة بالتداول بالعملات الأجنبية
النقدية أن تقدم من هذه "الوحدة" بطلب اشتراك على أن يعود لمصرف لبنان حق
اختيار المؤسسات المشاركة.

ثانياً: إنشاء منصة الكترونية تضم كل من مصرف لبنان والمصارف ومؤسسات الصرافة
ويتم من خلالها الإعلان بكل وضوح وشفافية عن اسعار التداول بالعملات الأجنبية
سيما بالدولار الأميركي.

المادة الثانية: يلغى نص "المادة الثامنة عشرة" من النظام التطبيقي لقانون تنظيم مهنة الصرافة المرفق
بالقرار الأساسي رقم ٧٩٣٣ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٧.

المادة الثالثة: يُعمل بهذا القرار لمدة ٦ أشهر من تاريخ صدوره.

المادة الرابعة: يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية.

بيروت، في ٣ نيسان ٢٠٢٠
حاكم مصرف لبنان

رياض توفيق سلامه